

نماذج للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها وأهدافها من
عام 1945-2022م.

**Models Of Factors Influencing Us Foreign Policy Its
Tools And Objectives From 1945-2022.**

عبد الله بشير سليمان حامد¹، معتز آدم عبد الرحيم²

1- تخصص علوم سياسية، جامعة غرب كردفان ، السودان. abdallabsheer73@gmail.com

2- تخصص اقتصاد، جامعة غرب كردفان ،السودان، Mutazadamabdalraheemalseleical@gmail.com

تاريخ النشر: 2025-06-01

تاريخ القبول: 2024-03-24

تاريخ الاستلام: 2023-10-27

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نماذج للسياسة الخارجية الأمريكية من حيث أهدافها ومحدداتها الداخلية والخارجية ووسائل تنفيذها، خلال الفترة 1945-2022 وتأتي أهميتها من كون الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى تريد أن تفرض سيطرتها على العالم، من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية وذلك عبر تفوقها العسكري والتقني والاقتصادية والاستخباري.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك كل مقومات القوة الشاملة كما أنها استغلت معظم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية بفعالية، مما مكنها من تحقيق أهداف سياستها الخارجية بصورة أكبر من غيرها، ضعف المؤثرات الخارجية جعلتها لا تراعي الجوانب الإنسانية والأخلاقية في تحقيق أهدافها.

كلمات دالة: السياسة، الخارجية، الأمريكية، الأهداف، المؤثرات، الوسائل.

Abstract:

This Study Aimed To Present Models Of American Foreign Policy In Terms Of Its Objectives, Internal And External Determinants, And Means Of Implementation, In 1945-2022 And Its Importance Comes From The Fact That The United States Of America Is A Superpower That Wants To Impose Its Control Over The World In Order To Achieve Political, Economic And Security Gains, Through Its Military, Technical, Economic And Intelligence Superiority.

The Study Reached A Set Of Results, Including: That The United States Of America Possesses All The Elements Of Comprehensive Power, As It Has Exploited Most Of The Tools For Implementing Foreign Policy Effectively, Which Enabled It To Achieve Its Foreign Policy Goals More Than Others, And The Weakness Of External Influences Made It Not Take Into Account The Humanitarian And Moral Aspects In Achieving Its Goals.

Keywords: US Foreign Policy , Goals ,Influences ,Means

المقدمة:

إن السياسة الخارجية هي الأداة التي تعكس سلوك الدولة خارجياً وتحدد سيادتها وبذلك لا تستطيع أي دولة أن تعيش منفردة، دون أن تكون لها صلات بالعالم الخارجي ولهذا الاتصال مجموعة من المبادئ تنعكس على أداؤها، ومن منطلق السياسة الخارجية تستطيع الدولة أن تحدد الدول الصديقة من الدول التي تسلك معها سلوكاً عدوانياً، فالسياسة الخارجية الحكيمة هي الوسيلة التي تقود الدولة باتجاه الصواب، ولا يمكن لدولة ما أن تلعب دوراً كبيراً على المستوى الخارجي ما لم تكن مؤهلة اقتصادياً وعسكرياً، فالولايات المتحدة تمتلك كل هذه الإمكانيات التي جعلتها هي الأقدر على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية أكثر من غيرها، وخاصة وأنها تبنت في سلوكها الخارجي النظرية الواقعية التي تقوم على تبعات الأمن والقوة وخاصة أن معظم منظري الواقعية الحديثة هم أمريكيين.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية هذه الدراسة في أن للسياسة الخارجية الأمريكية عوامل ومحددات داخلية وخارجية تساعد في تحقيق أهدافها، أي أن إشكالية الدراسة تتمحور حول العوامل المؤثرة

في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتتلخص أسئلة الدراسة في علاقة هذه المحددات بتنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية وتتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

ما هي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية؟ وهل توجد مؤثرات على السياسة الخارجية الأمريكية؟ وكيف تنفذ الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية؟ هل توجد نماذج لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية؟.

❖ فرضيات الدراسة: إن فرضيات الدراسة تجيب على الآتي:

1. هناك أهداف عامة للسياسة الخارجية وهناك أهداف محددة للسياسة الخارجية الأمريكية.
2. توجد عوامل مؤثرة داخلية وخارجية على السياسة الخارجية الأمريكية.
3. تنفذ الولايات المتحدة سياستها الخارجية بعدد من الوسائل عسكرية واقتصادية وإعلامية.
4. هناك نماذج واقعية لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

❖ حدود الدراسة: تغطي الحدود الزمنية للدراسة الفترة من 1949م - 2022م.

- أما الحدود المكانية للولايات المتحدة الأمريكية.

❖ منهجية الدراسة: تتمثل في استخدام المنهج التاريخي لعرض المعلومات وفقاً للتسلسل والتاريخي والمنهج الوصفي، لإعطاء وصف محكم عن الدراسة لتحليل للمشكلة بهدف الوصول إلى نتائج وقواعد عامة حول هذا الموضوع.

هيكل الدراسة: تتكون الدراسة المحاور التالية: أولاً: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، ثانياً: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، ثالثاً: العوامل الخارجية، رابعاً: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

❖ الدراسات السابقة: ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع منها دراسة:

أولاً: دراسة حمدوش رياض (2012):

تناولت الرسالة نزوع الولايات المتحدة إلى الأحادية وعدم مراعاة مصالح الشركاء تابع ذلك من أن الانتصار على الشيوعية نتيجة للتضحية الأمريكية فقط وتحول السياسة الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى الأحادية راجع البحث عن مزيد من القوة والأمن ومضاعفة المكاسب على حساب الآخرين. لقد برزت الهيمنة الأمريكية نتيجة الثورة في الشؤون العسكرية من حيث تطور الأسلحة ووسائل التجسس.

ثانياً:دراسة ميلود العطري(2008):

ترى الرسالة أن المحدد الاقتصادي هو المدخل الرئيس لفهم الإستراتيجية الأمريكية في فترتي بوش وكلينتون.وتطور النقاشات حول أهداف السياسة الخارجية الأمريكية واتجاهاتها بين دعاة الانعزالية والانكفاء وبين مؤيدي التدخل والانخراط في الشؤون الدولية.

❖ **التعليق على الدراسات السابقة :** تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أن جميعها ركزت السياسة الخارجية الأمريكية ومؤثراتها ووسائل تنفيذها.

الدراسة الحالية تناولت السياسة الخارجية الأمريكية بشكلها العام حول العالم إلا أن الدراسات السابقة تناولت كل واحدة منها هذا الموضوع في منطقة جغرافية محددة من العالم وأن هذه الدراسة تناولت الأهداف العامة للسياسة الخارجية والأهداف الخاصة للسياسة الخارجية الأمريكية. وتناولت الدراسة المؤثرات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية الأمريكية مع تطبيق بعض النماذج، كما تناولت وسائل تنفيذ السياسة الخارجية بصورة تختلف عما تناولته الدراسات السابقة.

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

أ. **الأهداف العامة:** للسياسة الخارجية الأمريكية أهداف عامة وهي:

1. أهداف بعيدة المدى وهي تعكس رؤية مبنية لبنية النظام الدولي كالنظام الاقتصادي الدولي أو الإقليمي المباشر مثل أوروبا الموحدة.
2. أهداف متوسطة المدى وهذه الفئة تفرض أحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة ومثال على ذلك بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية والقيام بدور متميز في البيئة الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة.
3. فئة الأهداف المحورية التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة ذاتها كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والمن القومي(احد نوري ، 2009، ص135).رعاية الروابط مع الدول الأخرى وتصنيف الدول وذلك بتحديد الدول التي سوف تنتهج معها سياسة صراع، والدول التي تنتهج معها سياسة التعاون بغرض تنمية مصالحها الوطنية(صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص66) .
4. حماية وجود الدولة والنظام السياسي باستخدام كافة الوسائل والإمكانات .
5. بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية أو القيام بدور متميز في البيئة الخارجية(ناجي محمد دون تاريخ ، ص33).

ب. **الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية:** ونلتمسها في الآتي:

1. احتواء المد الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة بالتدخلات المباشرة وغير المباشرة.
2. التركيز على المصالح الاقتصادية وذلك بالربط بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي (ميلود العطري، 2008، 63).
3. الهيمنة الأحادية على النظام العالمي الجديد (حدوش رياض، 2012، 256).
4. تسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة (مايكل جاي 2017، ص7).

ثانياً: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية:

السياسة الخارجية للدول تتأثر بعدة عوامل ومن الصعب حصرها كلها ولكن "برودي" قسمها إلى فئتين فئة العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، (عبرو ميمون، 2016، ص12) تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأولى في ترتيب النظام الدولي وهذا ما يجعلها تلعب دوراً مهماً في توجيه السلوك الخارجي (حدوش، مرجع سابق، ص78).

أ. العوامل الداخلية: (Internal Factors)

1. السكان: الدولة التي لها عدد سكان قليل لا يتوقع منها أن تلعب دوراً فعالاً في مسرح العلاقات الدولية، بينما التي عدد سكانها كبير على استعداد أكبر لأداء دور أكثر فاعلية في الشؤون الدولية، (عبرو ميمون، مرجع سابق، ص13) ويبلغ عدد سكان الولايات المتحدة خلال عام 2020م حوالي 330.052.96 نسمة، تتوزع بنسبة 65% للبروتستانت و30% للكاثوليك و5% لبقية الديانات.

2. القوة الاقتصادية: تسعى الولايات المتحدة إلى إعطاء أولوية للانعاش الاقتصادي باعتباره القاعدة الكونية لها، فكلما ضعف الاقتصاد الأمريكي ضعف معه نفوذها في العالم، لذا تطلّب ذلك بناء مرتكزات اقتصادية قوية لتفادي عواقب اختلال ميزان القوى لصالح الدول الصاعدة المتعلق بالزعامة العالمية، وهو ما جعل مسألة الوصول إلى منابع النفط في الخليج والهيمنة عليها، والتي تنتج 40% من الإنتاج العالمي للنفط والغاز وتحتوي نسبة 62% من الاحتياطي العالمي، ويعتبر الدولار الأمريكي العملة الرائدة عالمياً حيث يستحوذ على 50% من نسب المساهمة في تسوية التجارة الدولية، و75% من نسبة المساهمة في الودائع المصرفية و60% من نسبة المساهمة في الاحتياطات الدولية، كما يمتلك الاقتصاد الأمريكي أكبر نصيب من الشركات متعددة الجنسيات بمعدل 219 شركة من جملة 500 شركة في العالم (حدوش رياض، مرجع سابق، ص332- ص335).

تمثل الصناعة الداعم الأساسي للاقتصاد الأمريكي فالولايات المتحدة تستحوذ على نسبة 21.1% من الإنتاج الصناعي العالمي، وتحتل المرتبة الصناعية الأولى بين الدول الصناعية الكبرى، (جواد كاظم البكري، 2011، 56) ومن دعائم الاقتصاد الأمريكي التكنولوجيا وتحتل فيها المرتبة الأولى عالمياً والنتائج الإجمالية الأمريكي يشكل نسبة 30% من الناتج العالمي (حميد الجميلي، 2013، ص 12).

الرأي العام المحلي: يعتبر الرأي العام من العوامل المهمة في عملية صنع القرار السياسي فهو بمثابة القيد لصانع القرار، ولكي يكون فعالاً في عملية صنع السياسة الخارجية يجب أن تتوفر لصانع القرار خصائص ثقافية واقتصادية والإلمام بمعلومات كافية عن الدول الخارجية والمشكلات الدولية المصاحبة، ففي النظم الديمقراطية كالنظام الأمريكي توجد حرية للتعبير عن الرأي العام عن طريق الوسائل الإعلامية، حيث يأخذ صانعو القرار في اعتبارهم موقف الرأي العام (أحمد عارف الكفارنة، 2009، ص 26)، لكن بالرغم من ذلك يمكن أن يضلل الرأي العام ويوجهه إلى الوجهة التي يرغب فيها النظام، فالولايات المتحدة تشتهر بذكاء البعد الإعلامي في توجيه الرأي العام، سواءً في المغالاة في تضخيم الخصم المستهدف أو إعداد المسرح الدولي (أحمد عارف الكفارنة، مرجع سابق، ص 27).

معظم الأمريكيين لديهم آراء واضحة سواءً بالتأييد أو المعارضة ويمكن للرأي العام أن يتغير بسرعة في بعض الأحيان، ومثال على ذلك حينما كان يؤيد الموقف الانعزالي الأمريكي وتجنب الحرب ضد ألمانيا واليابان قبل 7 ديسمبر 1941م إذا به يتغير إلى التأييد بعد الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربور (لاري إلويتز، 1996، ص 47). الشعب الأمريكي لم يؤيد التدخل الأمريكي، إن مشكلة فيتنام هي حدث وضّح تأثير العوامل الاجتماعية على رسم السياسة الخارجية الأمريكية، (تشارلز كيجلي، مرجع سابق، 32) وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أجرى مركز غالوب استطلاع آراء المواطنين في أغسطس وأكتوبر 2001م، حول موضوع الحرب على أفغانستان فكانت نسبة المؤيدين للحرب 82% (ميلود العطري، مرجع سابق، ص 53).

3. نوع التنظيم السياسي: وينقسم إلى نظامين راديكالي وليبرالي فالولايات المتحدة الأمريكية هي جمهورية فيدرالية، وهي النموذج المثالي والناجح للنظام الرئاسي الذي جُسد فيها بمقتضى دستور 1787م، والذي يقوم على فردية السلطة التنفيذية التي تتركز في يد رئيس الجمهورية من جهة، وعلى الفصل المطلق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة ثانية (رداوي مراد، النظام السياسي في الولايات المتحدة). يطلق عليه النظام الديمقراطي الليبرالي الذي يقوم على نظرية السيادة الشعبية وتخول السلطة فيه إلى رئيس الدولة والحكومة في نفس الوقت، والرئيس هو العنصر الأصيل في الدستور و هو ما

يميز النظام السياسي الأمريكي عن بقية الأنظمة السياسية الغربية، (حسن سيد ، دون تاريخ ، ص26) وهو الذي يعطي للنظام صفة النظام الرئاسي وينتخب الرئيس بصورة مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، مما يؤدي إلى قوة الرئيس في وظائف السياسة الخارجية فهو الذي يدير العلاقات الدبلوماسية.

4. دور الصحافة: تمكن الشعب من معرفة تطور أحداث السياسة الخارجية سلباً وإيجاباً وكسب الحكومة لتأييد الشعب لسياستها الخارجية أو رفضها، ولكن دورها مقيد بنوع النظام السياسي السائد ونسبة التعليم في الدولة، (صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص68) فنسبة التعليم في الولايات المتحدة بلغت 97%، لم تترد الصحافة في السعي نحو الحرب قبل ظهور القنبلة النووية عام 1945م ولقد بنى الإعلامي الأمريكي فرضية المواجهة النووية، التي تقضي بأن الولايات المتحدة تواجه عدواً ثابتاً، حتى أن الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون قال لو أي خيرت بين أن تكون لدينا حكومة بدون صحف أو أن تكون لدينا صحف بدون حكومة لما ترددت في الخيار الأخير.

إلا أن البعض يرى أن الصحافة تميل أحياناً للتحيز والانتقاء في عملية نقل الأخبار لكن في المقابل نظرة رجال الإعلام كانت كثيرة الانتقاد للحرب في فيتنام وتطالب بإغنائها عاجلاً، (حسن سيد أحمد إسماعيل، مرجع سابق ص42، 43) ومن حيث الصحافة تمتلك الولايات المتحدة حوالي 10000 صحيفة يومية وأسبوعية 11000 مجلة 11500 محطة إذاعية و1500 محطة تلفزيونية و7 مراكز إنتاجية رئيسية و2500 داراً للنشر ويقضي الأمريكيون 3400 ساعة في السنة في متابعة وسائل الإعلام (استبرق فؤاد ، 2009، ص8) .

الأحزاب السياسية: إن الأحزاب السياسية الأمريكية في ظل نظام الحزبين الجمهوري والديمقراطي تتميز بعدم وجود أيديولوجية ثابتة وقوية وركيزة اجتماعية ملعينة، وتعتبر من أشد الأحزاب تنظيمًا) حسن سيد أحمد إسماعيل، مرجع سابق ص42، 43). وتمثل تحالفات عريضة لطوائف عرقية واقتصادية وتعليمية ومهنية وعمالية وغيرها، ومن أهم وظائف هذه التحالفات اختيار المنظومة التي ترسم السياسات (تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، مرجع سابق، ص19، 20).

5. جماعات الضغط: تختلف جماعات الضغط عن الأحزاب السياسية لأنها تضغط على صانع القرار من أجل تحقيق أهداف وليس من أجل الوصول إلى السلطة كما تفعل الأحزاب، ففي أمريكا أوجدت عمليات الهجرة جماعات لها مصالح خارجية مختلفة ويختلف تأثير هذه الجماعات على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية حسب ارتباطاتها وتأثرها بهذه القرارات، (أحمد عارف الكفارنة، مرجع سابق،

ص25) فالحكومات الأجنبية ترسل ممثلين عنها إلى واشنطن لممارسة الضغط نيابة عنها، ففي عام 1990م كان هناك حوالي ألف من هؤلاء يمثلون مصالح دول أجنبية فيما وراء البحار، (لاري إلويتز، مرجع سابق، ص102) فالجماعات الاقتصادية لها أهداف ذات صبغة دولية ترغب في أن تبقى علاقاتها مع الدول التي تتعامل معها ودية، لذا فهي تضغط لمنع اتخاذ أي قرار يمس هذه المصالح، مثل الشركات العالمية المالية والاقتصادية (شركة شل) والبنوك العالمية (بنك أمريكا).

أما جماعات الضغط السياسية فإنها ترتبط بدول وتسعى للمحافظة على مصالح هذه الدول عن طريق الضغط على متخذي القرار، (أحمد عارف الكفارنة، مرجع سابق، ص25) تلعب جماعات الضغط دوراً كبيراً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، ومن أكثرها شيوعاً اليهود كما يقول السناتور جيمس أبو رزق أن اللوبي الإسرائيلي صاحب أقوى تأثير على السياسة الأمريكية في منظمة (آيباك). وهناك منظمات لا تشارك بالضغط المباشر (منظمي بناي بريث وحادا شاه) كل هذه النوعيات يشار إليها باسم اللوبي اليهودي، لذا كرسوا جهدهم من أجل أن يكون لهم نفوذاً سياسياً بالرغم من أنهم لا يشكلون سوى 2% من تعداد سكان الولايات المتحدة، (تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، مرجع سابق، ص108) فالنشاط الذي يمارسه اليهود يجعل النواب الطامعين في الرئاسة عليهم النظر إلى سجلهم في التصويت على قضايا تتعلق بإسرائيل (تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، مرجع سابق، ص109، 110) .

6. القيادة: إن الذين وضعوا الدستور الأمريكي أقروا بضرورة الحاجة إلى قائد قوي إلا أنهم لا يريدون أن يتحول الرئيس إلى طاغية، فوضعوا العديد من الكوابح والتوازنات عليه لتقييد السلطة الرئاسية، (لاري إلويتز، مرجع سابق، ص173، 174) وفي فترة الستينيات كانت الإدارة الرئاسية توصف بأنها إمبريالية أو غير مسؤولة وكان الرؤساء يستقون نفوذهم من الإيمان بأنهم فوق مستوى السياسة، ويجسدون المصلحة القومية وكانوا يستغلون السياسة الخارجية منذ عام 1964م، في تعزيز موافقهم الشخصية وهكذا حولوا مضمون السياسة الخارجية إلى مسائل شخصية (دستلر، ليزلي جلب، 2004، ص39). لو نظرنا إلى الرؤساء الأمريكيين خلال القرن العشرين نجدهم كانوا وزراء خارجية ووزراء دفاع ومدراء لوكالة المخابرات المركزية ومستشارين رئاسيين ونواب برلمانيين وقادة عسكريين، هذه المناصب تمكن شاغليها من التأثير على السياسة الخارجية. (مارجريت هيرمان، 2004، 437) .

شخصية جورج بوش الابن: عندما أراد الإطاحة بنظام صدام حسين عام 2003م ربط بين العراق والحرب على الإرهاب، وأدعى بأن العراق يملك مخزوناً من أسلحة الدمار الشامل البيولوجية

والكيماوية، وذلك من أجل تعبئة الشعب الأمريكي ليقبل فكرة الحرب وقد صادق البيت الأبيض على هذا التزيف، وظل في عام 2004م يردد للشعب الأمريكي أن سياسته جعلت أمريكا أكثر أماناً (سيمور م. هير ، 2005، 322).

ثالثاً: العوامل الخارجية: (External Factors):

تركيبية القوى العظمى: عاشت الولايات المتحدة في ظل نوعين من القوى العظمى هي:

أ. قوتين عظميين: في فترة الحرب الباردة توجد قوتين عظميتين تسيطران على الوضع الدولي والدول الصغرى مقسمة بينهم وهو ما يسمى بالقطبية الثنائية، (هادي الشيب ورضوان يحي ، 2017، 217) وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقد استمر الاتحاد السوفيتي في حربه الباردة ضد الغرب بصورة غير مستترة، عبر التدخل في العالم الثالث عن طريق وكلائهم الكوبيين وافترض الاتحاد السوفيتي أنه بلغ حالة من التكافؤ مع الولايات المتحدة ببلوغه مرتبة القوى العظمى. من خلال الإنفاق الدفاعي السوفيتي يرى دعاة دولية الحرب الباردة أن توازن القوى مال لصالح الاتحاد السوفيتي ويعترفون بأن النجاح في التوافق مع موسكو يتطلب مرونة من جانب القوتين العظميين وذلك بالتحول إلى قوة أكثر تحفظاً تجاه الشؤون الخارجية بسبب الخوف من حرب نووية، (أول هولستي، جيمس روزينو ، 2004، ص70) هذا يؤكد ما ذهب إليه والتز والذي قال إن نظام القطبية الثنائية يحقق الاستقرار أكثر من نظام التعددية وأن الولايات المتحدة كانت في ظل القطبية الثنائية أكثر استقراراً مما هي عليه اليوم. (حموش رياض، مرجع سابق، ص41).

ب. دولة واحدة عظمى: مسيطرة على العالم أو ما يسمى بالقطبية الأحادية وهو أسوأ الأشكال الثلاثة، مثال ظهور الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة كقوة عظمى وحيدة في العالم بلا منازع وذلك باختيار الاتحاد السوفيتي، مما زاد من تأثير النفوذ والهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج حيث التحكم في تحديد أسعار النفط بما يتناسب مع حاجياتها دون مراعاة لمصالح الآخرين (صالح خلف الله صالح ، 2010، 42).

المنظمة الدولية: لها تأثير على السياسة الخارجية والتي يجب على جميع الدول أن تعطي موافقتها الاعتبار عند ممارسة سياستها الخارجية، (هادي الشيب ورضوان يحي، مرجع سابق، ص217) ونقصد بذلك الأمم المتحدة لكن كثير من الباحثين يرى أنها غير قادرة على إدارة النظام الدولي خلال القرن الواحد والعشرون، بل أصبحت أداة طيعة لخدمة أغراض الدول الكبرى وذلك بموجب الهيمنة الأمريكية على قراراتها، مما جعلها أسيرة السياسة الأمريكية فعند حدوث أزمة ما في العالم إلا ونجد

لوائح الأمم المتحدة خاضعة لأهداف القوى الكبرى، ومثال على ذلك الغزو الأمريكي للعراق فكثيراً من الدول الكبرى عارضت الحرب إلا أن الولايات المتحدة خرجت عن شرعية الأمم المتحدة، ولم تتخذ الأمم المتحدة أي قرار حيال السلوك الأمريكي، بل أعطتها الشرعية بعد نهاية الحرب وبالتالي فإن الأمم المتحدة وقفت عاجزة على أن يكون لها دور تجاه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق أو أي أزمة دولية أخرى.

رابعاً: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية: ونقصد بها المهارات والأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية في تنفيذ قرارات الدولة لتحقيق مصالحها الوطنية ومن الأدوات التي تستخدم لتنفيذ السياسة الخارجية: (صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص 71) .

الأدوات العسكرية: تتكون القوات المسلحة الأمريكية من (1925000) موزعة القطاعات المختلفة (حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 329. عبد الله محمد، 2018، ميلود العطري، مرجع سابق، ص 38). فالدولة القوية عسكرياً يكون تأثيرها السياسي الخارجي قوياً على المستوى الإقليمي والعالمي، فأهمية القوة العسكرية لا تنحصر في الحرب وحفظ هيبة الدولة أيام السلم فقط وإنما تتعدى ذلك لتصبح واحدة من أهم عوامل السياسة الخارجية، وتؤثر القرارات العسكرية على القرارات السياسية في فترتي السلم والحرب، فهي أداة الحسم في السياسة الدولية عندما تعجز الوسائل الأخرى. (محمد سالم صالح ، 2010، ص 158) .

في مجال استخدام القوة المسلحة كأداة للسياسة الخارجية تتنوع مظاهرها على النحو التالي:

أ. **القوة كأداة هجومية (Offensive War Capability):** وقد يؤدي هذا النوع إلى انتهاك سيادة دولة ما أو الاعتداء على استقلالها من أجل الوصول إلى بعض النتائج الاقتصادية أو الأمنية، كما فعلت الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية كأداة هجومية وكنماذج على ذلك لا للحصر ضد كل من اليابان والعراق (محمد سالم صالح، مرجع سابق، ص 168) .

❖ **اليابان 1945م:** في 6 أغسطس عام 1945م أُلقيت القنبلة الذرية الأولى في العالم على مدينة هيروشيما اليابانية وذلك بأمر من الرئيس الأمريكي هاري ترومان، وبعد ثلاثة أيام أمر بإلقاء القنبلة الثانية على مدينة ناجازاكي اليابانية والتي خلفت (73884) قتيل و(60000) جريح وعدد من المشوهين، (عبد الوهاب محمد، 2007، ص 7) . ويبلغ تعداد مدينة هيروشيما (245) ألف نسمة كان عدد القتلى حوالي (100) ألف إنسان و (100) ألف من المصابين وتدمير للمنازل والمؤسسات،

(جون هيرسي، 2019، ص81) وذلك من أجل إجبارها على الاستسلام وحسم نتيجة الحرب لصالح حلفائها.

❖ **الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م:** بذلت الولايات المتحدة قصارى جهدها من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة، وقامت باحتلال العراق بموجب تفوقها العسكري من أجل التمكن من مصادر الطاقة العالمية، وذلك لتحقيق إستراتيجيتها العالمية الإمبريالية العظمى التي تتعلق بمنع أي قوة تتحدى المواقف الأمريكية من أجل:

1. من السيطرة على منابع النفط العراقي الذي يمثل ثاني احتياطي في العالم بنسبة 12%.
2. تدفق النفط بأسعار معقولة وتطبيق الأنظمة الراديكالية.
3. ضمان تدفق الأرصدة النقدية العربية والمحافظة على أمن إسرائيل المساند الأساسي للمصالح الأمريكية في المنطقة.
4. الحيلولة دون قيام وحدة عربية وتأمين الوجود العسكري في الخليج بما يضمن لها التدخل الفوري في حال تعرض مصالحها للخطر.

جاء الاحتلال الأمريكي للعراق في 20 مارس عام 2003م باستخدام كل الأسلحة الفتاكة وفي 9 أبريل سقط نظام صدام حسين، بعد قتل الآلاف وتدمير العراق تدميراً كاملاً دون سند قانوني، وقدمت مبررات من بينها أن العراق انتهك التزاماته المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل بموجب القرار رقم (687) وغزو العراق جاء دفاعاً عن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي من الخطر الذي يمثله واستعادة الأمن والسلم الدولي والإقليمي، (علي صباح صابر، 2015، ص9) حيث بلغ عدد الجنود الأمريكيين حتى نهاية عام 2007م أكثر (160) ألف جندي في العراق (مارينا أتاواي، 2008، ص1).

ب. **القوة كأداة للردع (Deterrent Capability):** ويعني ذلك استخدام الوسائل القسرية لإجبار الخصم على الانسحاب، ولذلك يجسد الردع أداة سياسية إستراتيجية ذات أدوات عسكرية تربط بين السياسة الخارجية والتخطيط العسكري، واتخذت الولايات المتحدة هذا الأسلوب مع العراق في حرب الخليج الثانية عند غزوه الكويت عام 1990م وتمثلت عملية الردع في: (تجّد سالم صالح، مرجع سابق، ص169، 170)

❖ **العدوان الثلاثين على العراق:** بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية في أغسطس عام 1988م أصبحت الآلة العسكرية العراقية مثيرة للدهشة وذلك بامتلاكه 55 فرقة عسكرية و500 طائرة و5500 دبابة لذلك أعدت التقارير الأمريكية حول طموحات الرئيس العراقي صدام حسين والتي من بينها رغبته أن يصبح زعيماً للعالم العربي (بيار سالينجر ، إريك لوران ، 1993، ص10) مما دفع الولايات المتحدة إلى اعتماد مبدأ ريجان الذي يقوم على تقوية القدرة العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج شريان النفط الحيوي لها، وحث العالم على المشاركة في المجهودات العسكرية الأمريكية ضد ما وصفته بخطورة المخطط العراقي، لذلك رغبت الإدارة الأمريكية في تدمير هذه القوة والتي تعيق المصالح الأمريكية في الخليج ليتم استدرأجه إلى دخول الكويت في أغسطس 1990م (صالح خلف الله صالح، 2010، 49).

تدخلت الولايات المتحدة عبر تحالف دولي سمي بعاصفة الصحراء تحت أمرتها بقيادة الجنرال الأمريكي نورمان شوارسكوف، مكون من 28 دولة لإخراج العراق من الكويت بعدد (700) ألف جندي منهم (530) جندي أمريكي (إريك لوران 1991، ص168) و(3600) دبابة و(1800) طائرة و(150) قطعة بحرية فتم تدمير القوة العسكرية العراقية بمعدل 60% (عبد الله بشير سليمان، 2009، ص60) وتدمير البنية التكنولوجية التصنيعية، لجمل المنشآت والمشاريع عبر التدخل العسكري الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، والذي بدأ في 17 يناير 1991م وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم (678) في 29/11/1990م والذي يسمح لقوات التحالف استخدام القوة لإخراج العراق من الكويت.

الأدوات الاقتصادية: وتشمل الأنشطة المتمثلة في الآتي:

❖ **المساعدات الاقتصادية:** في فترة الخمسينيات وفي ظل التنافس الإيديولوجي السوفييتي الأمريكي كانت دول العالم النامي صريعة هذا التنافس القطبي، فقدم إيزنهاور المشروع المعروف بالمعونة الأمريكية والتي تُمنح للدول حديثة الاستقلال الراضية للشيوعية، لتصبح جزءاً من حركة المواجهة وتمنح معونات ومخصصات ترفع من مستوى الدول الفقيرة، (محمود قلندر، 2012، 53) وكان الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور أشار في مشروعه الذي قدمه في منتصف عام 1957م إلى أن الشيوعية الدولية أصبحت تمثل خطراً حقيقياً على الشرق الأوسط، ووعد بتقديم المساعدات الاقتصادية لكل بلد ساهم في مقاومة الخطر الدولي، (عثمان عبد الحليم، 2004، ص80) ومن ضمن الدول المستهدفة بالمساعدات الاقتصادية كان السودان. استنتج الباحثان روبرت وكريستوفر كيلبي بأن

الولايات المتحدة ظلت تقدم المساعدات الاقتصادية ل(119) دولة في الفترة من 1960-1997م، وتوصلا إلى أن الأهمية الإستراتيجية الأمنية ودرجة التحول الديمقراطي والأهمية التجارية هي التي تحكم المساعدات الاقتصادية الأميركية للدول. (موسى علاية ، 2015 ، 85)

❖ الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية: طبقت الولايات المتحدة خلال سياستها

الخارجية الأدوات الاقتصادية من الحصار والعقوبات ونماذج على ذلك الدول الآتية:

أ. **إيران والدول اللاتينية:** فُرضت العقوبات الأمريكية على حلفاء المعسكر الشرقي كل من كوبا إبان حكم فيدل كاسترو عام 1962م وكذلك على نيكاراغوا عام 1985م، (عميش رشدي ، 2017 ، ص19) وفي عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أقام سياسته الخارجية على سلسلة من الحصارات الاقتصادية القاسية على بعض الدول المستهدفة لحملها على الخضوع للمطالب الأمريكية (نيويورك، الحصار الاقتصادي ، 2019). قامت إدارته بفرض الحصار الاقتصادي الشامل على كُلمن كوريا الشمالية وفنزويلا وإيران لتحقيق أهداف السياسية الخارجية، فالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران مطبقة منذ عام 1979م عند قيام الثورة الإسلامية، في انتهاك واضح لقرار مجل الأمن رقم(2231) والذي أقر الاتفاق النووي في عام 2015م، وكانت تأثيرات العقوبات مدمرة على الاقتصاد الإيراني، (هبة غربي ، 2019 ، ص163)، (نيويورك، الحصار الاقتصادي الأمريكي والقانون الدولي 82019).

ب. **سوريا:** إن تاريخ العقوبات الأمريكية على سوريا يعود لعام 1979م عندما صنفتها الولايات المتحدة على أنها دولة ترعى الإرهاب، ففي عام 2003م أقر الكونجرس الأمريكي قانون محاسبة سوريا وطبقه الرئيس بوش الابن بإصداره الأمر التنفيذي رقم 13338، والذي بموجبه فُرضت قيود على تصدير معظم السلع الأمريكية والمعاملات المصرفية ذات الصلة بسوريا، وحظر استيراد النفط السوري وتوسع مجال العقوبات في عام 2011م حتى إقرار قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين عام 2019م، وأصبحت معظم العقوبات التي يتضمنها سارية المفعول في يونيو 2020م، ومن أبرز أهداف تلك العقوبات هو الضغط على سوريا من أجل فك الارتباط القوي بين النظام السوري وإيران (مركز كارتر ، 2020 ، ص8).

ت. **السودان:** بدأت العقوبات الأمريكية على السودان في أغسطس من عام 1993م عندما صنفته كدولة راعية للإرهاب، وفي عام 1997م فرضت عليه إدارة الرئيس كلينتون عقوبات شاملة وحظر على المعاملات التجارية والمالية، ومعارضتها لدعم المؤسسات المالية الدولية للسودان بحجة

دعاه للإرهاب وسجله الأسود في مجال حقوق الإنسان، وعند قدوم إدارة الرئيس ترامب أعلنت أنها سترفع معظم هذه العقوبات بدءاً من يناير 2020م.

ث. **ليبيا:** فرضت العقوبات الأمريكية الشاملة على ليبيا عام 1986م رداً على الإرهاب الليبي واقتناء أسلحة الدمار الشامل، شملت هذه العقوبات المعاملات التجارية والمالية بين الولايات المتحدة وليبيا، وحجز الأصول الليبية في الداخل الأمريكي خاصة بعد حادثة لوكيربي عام 1988م، وفي عام 1999م سلمت ليبيا اثنين من المشتبه بهم في الحادثة للمحاكمة في هولندا وفي عام 2004م فككت برنامجها النووي والكيميائي، وتوصلت إلى تسوية مالية مع أسر ضحايا لوكيربي وبموجب ذلك استأنفت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا في عام 2008م (مركز كارتر ، 2020 ، ص30).

الأدوات الإعلامية: منها الصحافة والقنوات الفضائية والإنترنت والدعاية والحرب النفسية، (ناجي محمد ، بدون تاريخ ، ص79) إن وسائل الإعلام الأمريكية لها دور بالغ الأثر في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية فهي الروابط الطبيعية بين الجماهير والقادة، (تشارلز كيللي، يوجين ويتكوف، مرجع سابق، ص19، 20) فالإستراتيجية الدعائية الأمريكية في حال عملية إدارة الصراع تأخذ ثلاثة أبعاد: **أولها:** الإعداد للاختراق **والثاني:** التغطية والتمويه فيما يتعلق بالأهداف الأمريكية **والثالث:** التبرير وخلق الشرعية، لذا هناك تأثير متبادل بين الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومن أمثلة الأدوار التي لعبتها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية نجدها في الآتي:

❖ **دور الإعلام في فترة الحرب الباردة:** قامت وسائل الإعلام بدور أثناء الحرب الباردة لا يختلف عن دورها في فترة الحرب الساخنة، (وليام دور مان، مرجع سابق، 145). فالصورة التي يراها معظم الأمريكيون عن الشؤون الخارجية هي من صنع وسائل الإعلام التي قدمت للنظام النووي خدمات فعالة، من خلال الصورة التي رسمتها للاتحاد السوفيتي وأهدافه ونواياه وخلق الصورة العدائية له، من خلال النمط الذي رسمته واشنطن وكان الإعلام مساهماً في قوة السوفييت، وحجم الإنفاق العسكري وتأيد زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي، فوسائل الإعلام تقوم بحجب المعلومات الخاصة بالتدخلات الأمريكية في الخارج كما حدث في عملية خليج الخنازير عام 1961م، وأحياناً تقدم مبررات لهذه التدخلات كما حدث للتدخل في الكونغو والدومينيكان وجرينادا. (وليام دور مان، مرجع سابق، 146).

❖ **دور الإعلام في احتلال العراق 2003م:** من أجل شن الحرب على العراق في عام 2003م لجأت وزارة الدفاع الأمريكية إلى وسائل الإعلام، لفرض الدعاية المعادية والخداع الإعلامي والتأثير النفسي على العراقيين، ومن أجل كسب الرأي العام الأمريكي وذلك بموجب تحكم العسكريون في الإعلام والمعلومات، ومن أجل السيطرة على وسائل الإعلام وتسخيرها لخدمة الأهداف العسكرية لجأت القيادة العسكرية إلى مجموعة من الأساليب وهي:

شراء وزارة الدفاع الأمريكية حق الصور التي يلتقطها القمر الصناعي (إيكنوس) وهذا القمر لديه قدرة عالية على إعطاء صور شديدة الوضوح عن جثث الضحايا المدنيين، والسيطرة على المعلومات من خلال تغطية العمليات العسكرية عبر الصحفيين المقيمين مع الوحدات العسكرية فانضم 600 صحفي للقوات الأمريكية، وتعتمد البنتاغون عبر الإعلام تسريب عدد من الخطط العسكرية المتوقعة ضد العراق من أجل تضليل القوات العراقية وإرباكها حتى تفاجأ بما لا تتوقع (استبق فؤاد وهيب، مرجع سابق، ص 69، 70هـ)، تم الترويج لعدد من المقولات لتبرير الحرب ومحاولة إقناع الرأي العام والكونغرس بما مثل أن الحرب لن تكون مكلفة عسكرياً، وأيضاً بسبب كراهية الشعب العراقي لصادم حسين ورغبته في الخلاص منه، وأن الجيش العراقي عندما يرى الغزو الأمريكي قادماً يتمرد ويرفض القتال وأن القوات الأمريكية ستستقبل كقوات محررة لا غازية (استبق فؤاد وهيب، مرجع سابق، ص 115).

الأدوات الاستخبارية: هي مجموعة مهارات فنية لها عدة وسائل للتجسس وجمع المعلومات، (ناجي محمد الهناش، مرجع سابق، ص 79) تمتلك الولايات المتحدة أكبر جهاز مخابرات في العالم يقدر عدد العاملين فيه بـ (250) ألف موظف وجاسوس، النشاط التجسسي تضمنه (100) مليون وثيقة كل عام و (40) طناً من الوثائق يتم التخلص منها يوميا، ويوجد بالولايات المتحدة ثلاثة أجهزة تقوم بعملية التنصت داخل الولايات المتحدة وخارجها وهي:

أ. **وكالة الأمن القومي الأمريكي (NSA):** أسست في 1952/10/22م وظيفتها التنصت على جميع المحادثات والمخابرات والاتصالات، بين جميع الدول خاصة الأشخاص المهمين مثل رؤساء الدول والحكومات والوزراء والضباط ورؤساء الأحزاب ورجال الأعمال المهمين، وذلك عبر محطات التنصت المبثوثة في جميع أنحاء العالم (في القواعد والمطارات العسكرية والسفن الحربية والغواصات والطائرات العسكرية والأقمار الصناعية)، عدد العاملين بها عام 1975م (120) ألف.

ب. مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI): يضم (22) ألف رجل وامرأة وهو مسؤول عن مكافحة المجهدين على المستوى المحلي والدولي ومكافحة الجاسوسية والمعلومات المتعلقة بقضايا جنائية دولية) نجهّد خليل ، 2006، ص6) .

1. وكالة المخابرات المركزية (CIA): تقوم بعمليات التنصت والتجسس والتسلل إلى مخابرات الدول الأخرى وتصيّد عملاء لها وسط أفراد تلك المخابرات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الدول الصديقة وتمتلك أقمار تجسس وأجهزة حاسوب عملاقة في مدينة (فورت ميد ماري لاند)، تنصت بها على جميع الاتصالات التي تجري في العالم، وقد لعبت (CIA) دوراً مهماً في غزو العراق 2003م عبر عملاء عراقيين زودتهم بهواتف خلوية، ممن تربطهم صلات واتصالات مع بعض قادة الجيش العراقي لإقناعهم وإغرائهم بالاستسلام مقابل فوائد شخصية لهم ولعائلاتهم، والنتيجة هي الانهيار غير المتوقع والسريع لنظام صدام حسين وجيشه وتبلغ ميزانية الأجهزة الأمنية (30) مليار دولار يذهب عشرينها إلى CIA.

2. المعاهدات والاتفاقيات: إن المعاهدات هي عقود رسمية بين دولتين أو أكثر ذات سيادة أما الاتفاقيات فقد تحدث بين دولتين من خلال مندوبيها بغض النظر عن مستواهم الرسمي، والمعاهدات أعلى مرتبة من الاتفاقيات حيث أنها تغطي الأمور الدولية الهامة مثل فض النزاعات وحل الحروب، وفي معظم الأحيان يشترط سريان المعاهدة تصديق الهيئات التشريعية في البلدان المشاركة في المعاهدات، أما الاتفاقيات فهي لا تعتبر ملزمة إلا للذين دخلوا فيها إذا وقع رئيس ما اتفاقية فإنها لا تعد ملزمة لأي رئيس يأتي بعده. (هادي الشيب ورضوان يحي، مرجع سابق، ص23، 39). الرئيس الأمريكي له سلطة صياغة المعاهدات الدولية بعد موافقة مجلس الشيوخ ومن الأمثلة على ذلك توقيع الرئيس جيمي كارتر عام 1979م على معاهدة سولت (2) للحد من انتشار الأسلحة النووية، كما للرئيس الحق في عقد الاتفاقيات التنفيذية وهي اتفاقية تفاهم دولي تعقد مع رئيس دولة أخرى وهي تغطي مجالات عدة مثل إقامة القواعد العسكرية فيما وراء البحار وحل المنازعات المالية أو التجارية الدولية (لاري إلويتز، مرجع سابق، ص178) .

3. التحالفات: (Alliances): الوسيلة الثانية لتنفيذ السياسة الخارجية هي التحالفات وتبنتها الدول الإمبريالية في العصر الحديث فالتحالفات استخدمت لحفظ توازن القوى، (صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص75) فالتحالف هو المساعدة العسكرية المتبادلة بين دولتين أو أكثر، فبعد الحرب العالمية الثانية نشطت سياسة التحالفات وتقسّم العالم إلى معسكرين المعسكر الأول

بقيادة الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات، والمعسكر الثاني بقيادة الاتحاد السوفيتي وحليفاته الماركسيات وكل معسكر يصير على أن حلفه لأغراض الدفاع، ومن أبرز الأحلاف التي أنشأتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية هي: (صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص 75)

أ. **حلف شمال الأطلسي Nato:** تم إنشاء هذا الحلف في عام 1949م خلال الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي الذي يقوده الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كونته (12) دولة على ضفتي المحيط الأطلسي والغرض منه كان مواجهة الخطر الشيوعي من التمدد في أوروبا الغربية، عبر الالتزام بمبدأ الدفاع الجماعي خلال الحرب الباردة. فتأسس حلف الناتو هو مؤشر على الدور الريادي والمهيمن للولايات المتحدة على الساحة الأوروبية، بعد أن حسم دخولها نتيجة الحرب العالمية الثانية لمصلحة الحلفاء وبذلك حظيت بقيادة الحلف، وبعد نهاية الحرب الباردة رأت الولايات المتحدة في استمراره وتري أن يكون للحلف صلاحية التدخل السريع في الأزمات الدولية التي تمس مصالح الدول الأعضاء، مثلما تدخل في يوغسلافيا السابقة عام 1999م دون تفويض من مجلس الأمن، بل كان قراراً أمريكياً خالصاً، كما تدخل الحلف بأمر من الولايات المتحدة في أفغانستان في أغسطس عام 2003م لمليء الفراغ الأمني بعد سقوط نظام طالبان، كما أن سياسة التوسع الجديدة للحلف في شرق أوروبا موجة ضد روسيا. (طالب حسين حافظ ، 2010، ص 146).

ب. **التحالف الأمريكي الياباني:** تم إعلانه من قبل الولايات المتحدة واليابان في أبريل 2015م وذلك بإصدار مبادئ بشأن التعاون الدفاعي من أجل التصدي لمحاولة إضعاف القيمة الرادعة للتحالف وتوسيع نطاق التعاون العسكري على الفضاء الإلكتروني، والفضاء الخارجي (سكوت دبليو، 2017، ص 3) والبحري لمواجهة ضغوطات النزاع البارد، وذلك لردع الدول التي تريد تغيير الوضع الراهن لأن الصين تسعى لتقويضه وتحويل توازن القوى الإقليمي لصالحها، والمطلوب من هذا التحالف تحسين قدرات الكشف عن أنشطة الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية الإلكترونية وغير الإلكترونية (سكوت دبليو هارولد وآخرون، مرجع سابق، ص 102).

الخاتمة:

إن السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة اتسمت بالتدخلات الخارجية لتحقيق بعض الأهداف الأمنية والاقتصادية وكان من أهمها درء الخطر الشيوعي، وبعد نهاية الحرب البارد

كان في مقدمة أهداف السياسة الخارجية هو السيطرة على النظام الدولي في ظل القطبية الأحادية وذلك لتوسيع نفوذها على مستوى العالم وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في الآتي:

1. تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية كل مقومات القوة الشاملة كما أنها استغلت معظم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية بفعالية مما مكنها من تحقيق أهداف سياستها الخارجية بصورة أكبر من غيرها.

2. الرأي العام المحلي الأمريكي لعب دوراً كبيراً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

3. كان يحد من قدرة توسع النفوذ الخارجي الأمريكي في فترة الحرب الباردة توازن القوى الذي تمثل في القطبية الثنائية.

4. بعد اختيار مبدأ توازن القوى أصبح تأثير الأمم المتحدة على السياسة الخارجية الأمريكية ضعيفاً بل تُستغل قراراتها لتنفيذ الأجندة الأمريكية.

5. بعد اختيار الاتحاد السوفييتي أصبح لا يوجد تأثير لردود فعل الدول الأخرى والرأي العام العالمي على مجريات السياسة الخارجية الأمريكية.

6. ضعف المؤثرات الخارجية جعلها لا تراعي الجوانب الإنسانية والأخلاقية في تحقيق أهدافها.

7. أصبحت منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص هي محط أنظار السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق المصالح الاقتصادية الأمنية.

التوصيات: توصي الدراية بالآتي:

1. إقامة نظام دولي مبني على العدالة والمساواة يتجنب مبدأ الواقعية الذي تنتهجه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية.

2. أن يكون الدور الإعلامي محايداً ويتعد عن التضليل والتزييف لأن الرأي العام يبنى على الرسالة الإعلامية.

3. على الولايات المتحدة أن تراعي الجوانب الإنسانية والأخلاقية وسيادة الدول عند تنفيذ أهداف سياستها الخارجية.

4. تجنب صناعة الأزمات الدولية من أجل تحقيق أهداف خارجية على حساب الآخرين.

5. على الولايات المتحدة أن تبتعد عن روح الأنانية والسلوك العدواني في سياستها الخارجية.

الإحالات المرجعية:

أولاً: الكتب العربية:

1. النعيمي أحمد نوري ، السياسة الخارجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بدون طبعة (2009م).
2. البكري جواد كاظم فخر الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008م، مركز حورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، بيروت، الطلعة الأولى (2011م).
3. إسماعيل حسن سيد أحمد ، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
4. الخير عبد الوهاب محمد وآخرون، أمريكا ماذا تريد من السودان؟، سلسلة قضايا سودانية للنقاش، الولايات المتحدة تاريخ من التدخلات، أویشنس ميديا، بدون طبعة، 2007م .
5. إلويتز لاري (1996م)، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996.
6. أول هولستي، جيمس روزينو، معتقدات السياسة الخارجية الأمريكية لدى القادة الأمريكيين من 1976-1984م، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، 2004م.
7. دستلر، ليزي جلب، أنتوني ليك، تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، 2004م
8. جاي ما زار مايكل وآخرون، خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي، مؤسسة راند البحثية، سانتا نيك، كاليفورنيا، 2017.
9. قلندر محمود ، السودان ونظام الفريق عبود 17 نوفمبر 1958م - 21 أكتوبر 1964م، السودان، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، 2012م .
10. مارجريت هيرمان، دور القادة والقيادة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، 2004م.
11. هيرش سيمور م، القيادة الأمريكية العمياء الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب، الدار العربية للعلوم، لبنان، (2005م).
12. ويتكوف تشارلز كيجلي، يوجين ، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ترجمة عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولى (2004).
13. يحيى الهادي الشيب ورضوان ، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، ألمانيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2017م.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1. فؤاد إستيرق وهيب، المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق تحليل مضمون مجلة نيوزويك، النسخة العربية، بحث ماجستير غير منشور ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الإعلام، 2009
2. رياض حدوش، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، بحث الدكتوراه غير منشور، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2011م.
3. سليمان عبد الله بشير (2009م)، السياسات الأمريكية تجاه الخليج والمنطقة العربية، من عام 1990-2008م، بحث ماجستير غير منشور ، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
4. ميمون عبزو، الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية 2011-2015م، بحث منشور غير ماجستير ،جامعة د. الطاهر مولاوي سعيدة 2016،
5. رشدي عميش، العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي، بحث ماجستير غير منشور ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016م .
6. عثمان عبد الحليم عثمان، فصول في تاريخ العلاقات السودانية المصرية (1821-1999م) بحث منشور ماجستير غير منشور ، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية، شعبة العلوم السياسية، أبريل 2004م.
7. العطري ميلود (2008)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحث منشور قدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، 2007م .
8. صالح خلف الله صالح (2010م)، أثر الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية، 1988-2008م بحث منشور قدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة الشرق الأوسط

9. صابر علي صباح (2015م) ، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003-2014م)، العراق، بحث منشور قدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

ثالثاً: الصحف والمجلات والدوريات:

1. الكفارنة أحمد عارف ، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية العدد (42) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بغداد (2009م).
2. الجميلي حميد، عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية، مجلة منتدى الفكر العربي، المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (28) العدد (258) أيلول-كانون الأول (2013م).
3. حافظ طالب حسين ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والأربعون، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ديسمبر (2010م).
4. صالح محمد سالم ، القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية، جامعة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، مجلة الكوفة، العدد (6) (2010).
5. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، السودان ، جامعة أدرمان الإسلامية، أمدردمان 1999م، بدون طبعة.

6. علاية موسى، المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد(14) (2015).
7. غربي هبة ، السياسة الخارجية الإيرانية إزاء أمريكا عهد (دونالد ترامب)، مجلة مدرات إيرانية(2019م). رابعاً:
الكتب المترجمة:
1. إريك لوران، عاصفة الصحراء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، بيروت، ، الطبعة الثانية(1991).
2. لوران بيار سالينجر ، إريك (1993م) ، حرب الخليج الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان بيروت، الطبعة الحادية عشر، .
3. هيرسي جون ، هيروشيما حكاية ست ناجين من كارثة القنبلة الذرية، مركز تكوين للدراسات والبحوث، لندن، ترجمة عبد الله بن صالح العجيري، الطبعة الثانية، 1440هـ، 2019م.
4. هارولد سكوت ديليو وآخرون (2017)، التحالف الأمريكي الياباني ومواجهة ضغوطات النزاع البارد (المنطقة الرمادية) في مجالات البحر والفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، كاليفورنيا، مؤسسة راند، ترجمة U.S Japan Alliance and Deterring Gray Coercion، بدون طبعة.
5. مارينا أتاواي وآخرون(2008م) ، الشرق الأوسط الجديد، واشنطن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،.
خامساً: الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت):
مراد رداوي ، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، <https://intesar000.wordpress.com>.
- مركز كارتر، العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا، Atlanta سبتمبر 2020م .
1. معاً من أجل الأمن مدخل لفهم منظمة حلف شمال الأطلسي، قسم الدبلوماسية العامة، بلجيكا، بروكسل، ARA، يونيو 2009م، WWW.Nto.int.
2. نيويورك، الحصار الاقتصادي الأمريكي والقانون الدولي، 2019/5/28م، ترجمة إبراهيم محمد علي، <https://www.Project-syndicate.org>.
3. مركز كارتر، العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا، Atlanta سبتمبر 2020م.